

العسكريون الإسلاميون بالسودان .. أمناء على السلطة أم شركاء؟

د. التيجاني عبدالقادر

الخميس. يوليو. 17, 2008

قد لا يستطيع الباحث أن يستوعب ظاهرة النزاع بين الإسلاميين في السودان ما لم يكتشف «الرؤية الابتدائية» التي على أساسها تم التخطيط لعملية الانقلاب، وتنفيذها في يوليو 1989م.

لقد بدا لي من خلال استماعي لإفادات عديدة من بعض أطراف النزاع، ومن اطلاعي على بعض ما توفر من وثائق مكتوبة أن هناك تصورين مختلفين لما عرف بمشروع الإنقاذ الوطني لم يتم التعبير عنهما بوضوح، ولم يدر حولهما نقاش مستفيض في السنوات الأولى من الإنقاذ، ولكنهما تسببا بصورة مباشرة في الأزمة.

التصور الأول: يجمله الدكتور الترابي الأمين العام للحركة الإسلامية، وربما شاركه فيه بعض المقربين إليه ممن يثق فيهم، يمكن تلخيص هذا التصور في النقاط التالية:

- أن دور العناصر العسكرية الإسلامية التي نفذت الانقلاب دور آداتي أو وظيفي محدود، وأن وجودهم على رأس السلطة الجديدة لا يتجاوز دور "الأمناء" الذين ينبغي عليهم ردّ الأمانات إلى أهلها، وأهل الأمانة هم المكتب التنفيذي للحركة الإسلامية ممثلة في أمينها العام ونائبه.

طالع:

- وأن دور العناصر المدنية التي وضعت مبكرا في قمة السلطة، وعلى قدم المساواة مع العسكريين ينحصر في درجة
 - الحركة الإسلامية السودانية..
 - التحديات والحلول
 - الحركة الإسلامية السودانية
 - ورحلة البحث عن الذات
- العسكريين إلى خارج السلطة بطريقة هادئة، مع تهيئة المناخ وإعداد المسرح لمرحلة القيادات الإسلامية. ويتأكد هذا إذا نظرنا للطريقة التي كون بها مجلس قيادة الثورة أو مجلس الوزراء، إذ أن بعض تلك الشخصيات لا يمكن إلا أن تكون

شخصيات «مؤقتة»، وقابلة للدرجة وللإزاحة في أقرب فرصة تتاح.

ولكن هذا التصور لم تتم مناقشته بصورة واضحة وكافية، وفي وقت مبكر من عمر الإنقاذ، وقد يرجع ذلك إلى أن تلك التصورات لم تجئ مكتملة في وقت واحد لدى كل طرف من أطراف النزاع، ويغلب على ظني أن تصور الطرف الأول (الأمين العام) كان واضحا منذ اللحظة الأولى، بينما لم يكتمل تصور الآخر (الفريق عمر البشير) إلا بعد فترة من الزمان وتراكم من التجارب، وأن ما وقع بينهما من اتفاق كان يقوم على أساس تصوري هش لم يلبث أن اهتر حينما بدأ الطرف الثاني في التدقيق وإعادة النظر، وإعادة تركيب رؤيته الخاصة للأمر على ضوء التجارب الواقعية.

العسكر والانفراد بالحكم

أقول هذا وفي ذهني ما سمعته من بعض المصادر أن الأمين العام طرح على الحاضرين من العناصر العسكرية - في اجتماعه معهم قبيل الانقلاب بفترة وجيزة - سؤالا صريحا مفاده: كم ترون من الزمن يكفيكم لإنجاز مهامكم؟ فأجابه المتحدث باسمهم: تكفينا ثلاثة أيام فقط، نقوم فيها بتأمين الوضع، ثم نسلمكم الأمر، فرد عليه الأمين العام: لا، بل لكم أن تبقوا ثلاثين عاما.

تدل هذه المحاورة القصيرة - على افتراض صحة وقوعها - على أن كلا من الطرفين ربما كان يمازح الآخر، خاصة إذا لاحظنا أسلوب المداراة وروح المجاملة السودانية.

أما من حيث الواقع فلا الأمين العام كان يريد العسكريين أن يبقوا ثلاثين عاما، ولا العسكريون كانوا على استعداد للتخلي عن السلطة في ثلاثة أيام، أو ثلاثة أعوام كما زعم المتحدث باسمهم.

كما نستشف من تلك المحاورة واحدا من احتمالين: إما أنه لم تكن هناك مدة محددة ومتفق عليها ينفرد فيها العسكريون بالسلطة، أو أن مدة قد حددت بالفعل؛ ولكن ترك فيها هامش للتطورات الظرفية التي يحددها «القادة الميدانيون» (ويقصد بهم الأمين العام، وقائد المجموعة العسكرية ونائبهما)، باعتبار أن التحديد القاطع لفترة زمنية، والإلزام الصارم بذلك، قد يتضاربان مع الكثير من التدايعات والتفاعلات التي لا يمكن التنبؤ بها.

أما هل تم اتفاق حول الكيفية التي تسلم بها السلطة، والجهة التي تسلم إليها؟ وهل اتفق على دور للمجموعة العسكرية لمرحلة ما بعد التأمين؟ فهذه أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إلا بعد نظر فيما توفر

لدينا من بعض وثائق المؤتمر الشعبي التي وُضعت أعداد منها بعد أن وقعت "المفاصلة" النهائية بين طرفي النزاع في أواسط عام 2000م، وجاء في إحدى هذه الوثائق ما يلي:

(ذات المكتب الذي قرر الإنقاذ، قرر في ذات الاجتماع الخطة نحو التمكين، وأول قراره أن تظهر الثورة قومية أول الأمر، ثم القرار بإعلان الشريعة الإسلامية بعد العام الأول، ثم القرار بظهور الرموز الإسلامية شيئاً فشيئاً وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين والقرار بأن تنقل الحركة وظائفها تدريجياً نحو الدولة. المكتب التنفيذي للحركة -اعتباراً بتجاربه منذ جبهة الميثاق- أمضى قراره الذي يمنع الازدواجية في قيام جهازين للقرار السياسي، وفوض إلى الأمين العام ونائبه مسؤوليات إدارة المرحلة الأولى للتمكين مباشرة مع المسؤولين.

أدى جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الملتزمين ورئيسه قسم الولاء والعهد أمام الأمين العام للحركة بالتزام خطة الحركة وقرارها، وتنفيذ خطتها، ورعاية أماناتها في تولي السلطة.

كانت خطة الحركة بعد العام الثالث للتمكين أن تبرز الحركة كلها، وتتولى المسؤولية مباشرة برموزها وخطتها، وتجلي ذلك في قرار حل مجلس قيادة الثورة، وكانت الخطة أن يتولى أمين عام الحركة قيادة دولتها، ولكن خلصت الرؤية إلى أن في رئيس مجلس الثورة ما يحقق ذات الغايات على أن يهياً باللائم حتى يصبح هو نفسه أمين عام الحركة. إلا أنه وفي ذات الساعة التي وضعت فيها الآمال على شخص رئيس مجلس الثورة التمس أن يعذر في أول مخالفة لقرار الحركة، وهو التخلي عن المنصب العسكري برتبته وزيه، وأن يتبعه في ذلك ولاية الولايات، ولم تقف الحركة في ذلك موقفاً حاسماً (أي أن رأي رئيس مجلس الثورة قد وجد تأييداً).

خطة التمكين

تتحدث الوثيقة السابقة عن خطة للتمكين تقوم على مراحل متدرجة هي: مرحلة التظاهر بالقومية، ثم مرحلة إعلان الشريعة، ثم ظهور الرموز الإسلامية شيئاً فشيئاً وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين، وأن إدارة هذه المراحل قد تركت إلى الأمين العام ونائبه والمسؤولين العسكريين، دون حاجة إلى بقية أعضاء المكتب التنفيذي الذي فوض صلاحياته إلى هؤلاء، ودون حاجة إلى مجلس الشورى الذي حل نفسه، وأن أعضاء المجموعة العسكرية قد أدوا قسم الولاء والعهد بالتزام خطة الحركة وقرارها ورعاية أماناتها في تولي السلطة. وقد فرغ من هذه المرحلة تماماً في السنوات الثلاث الأولى التي عرفت بسنوات التمكين،

ولم يظهر إشكال -بحسب نص الوثيقة- إلا مع طرح خطة جديدة لمرحلة ما بعد العام الثالث للتمكين، تتخلى المجموعة العسكرية عن السلطة لتحل محلها الحركة الإسلامية، ويكون الأمين العام للحركة رئيساً للدولة.

إن هذه الفقرة تعتبر في تقديري أهم ما ورد في الوثيقة كلها، بل إنها تعتبر أهم ما ورد من إفادات حول النزاع، فهي تقرر بوضوح أنه قد كانت هناك خطة تقضي بأن يحل المجلس العسكري، وأن يتولى أمين عام الحركة قيادة الدولة، ولكن لماذا لم يحدث ذلك؟ أوقع تمرد مثلاً من قبل المجموعة العسكرية، حيث قررت البقاء في السلطة؟ أم عدلت الخطة بعد نقاش وتراض؟ لم تشر الوثيقة لأي من الأمرين بصورة مباشرة، ولكنها ذكرت أن الرؤية قد خلصت أن يبقى رئيس مجلس الثورة في موقعه؛ لأن فيه ما يحقق ذات الغايات التي يمكن أن يحققها الأمين العام، وذهبت الوثيقة إلى أبعد من ذلك؛ فذكرت أن الرؤية قد خلصت أيضاً إلى أن يهيأ رئيس مجلس الثورة باللازم حتى يصبح هو نفسه أمين عام الحركة، ثم تذكر الوثيقة أنه قد التمس أن يعذر من التخلي عن المنصب العسكري.

يعني هذا القول -إذا صيغ في عبارة أخرى أكثر وضوحاً ومباشرة- أن الخطة القاضية بالإحلال الكامل لقيادة الحركة محل مجلس الثورة قد عدلت بعد نقاش في داخل المجلس القيادي، أو المكتب السياسي الذي ذكرت الوثيقة أنه يتكون من الأمين العام ونائبه والمسئولين العسكريين.

ويعني ثانياً: أنه قد تم اتفاق بأن تتوحد قيادة الحركة والدولة في شخص الفريق البشير على أن يهيأ لذلك بما يلزم.

ويعني ثالثاً: أن الفريق البشير كان يفضل أن يظل في موقعه العسكري، بينما كان الترابي يرى عكس ذلك، وأن هذا الموضوع قد طرح للنقاش، ولم يصل فيه المكتب القيادي إلى رأي حاسم.

ويعني رابعاً: أن رؤية معاكسة لرؤية الدكتور الترابي قد بدأت تتبلور في داخل المكتب القيادي، وتكتسب وزناً يفوق الوزن الذي تناله رؤية د. الترابي.

الضروريات السياسية والأمنية

هذا، وقد يكون مناسباً أن نتوقف قليلاً في هذا الموضوع لنعقب على ما تقدم، يلاحظ أن طربي النزاع لا يختلفان في أن الخطة الأولى القاضية بظهور حكومة الإنقاذ بالصورة التي ظهرت بها (والمتمثلة في

إخفاء قيادة التنظيم وإظهار مجلس قيادة الثورة) كانت مبنية على تقدير صائب لبعض الضروريات السياسية والأمنية التي تتحكم في الإطار المحلي والإقليمي والدولي، إذ إنه لولا تلك الضروريات لكان ممكنا من حيث النظر أن يقوم عدد محدود من الضباط الإسلاميين بالإطاحة بالحكومة القائمة، ثم ينصبون الأمين العام للحركة الإسلامية رئيسا للجمهورية، ثم ينصرف كل منهم إلى ثكنته، أما من حيث الواقع فإن مثل تلك الخطوة ستمثل انتحارا سياسيا للحركة الإسلامية.

أما الصورة الأخرى المقابلة فهي أن يقوم عدد من الضباط الإسلاميين بالإطاحة بالحكومة القائمة والانفراد بالسلطة دون استناد على قاعدة الحركة الإسلامية أو على قيادتها، ولكن ذلك أيضا اختيار محفوف بالمخاطر. هذه المعضلة لم تكن خافية على الدكتور الترابي، كما لم تكن خافية على العقيد (آنذاك) البشير، إذ كان كل منهما يدرك أن هناك «فجوة» لا يمكنه تخطيها أو الالتفاف حولها إلا من خلال الآخر، إذ كان أحدهما يمتلك مفتاح «الشوكة العسكرية»، بينما كان الآخر يمتلك مفتاح «المناصرة الشعبية»، فصار «التحالف» بينهما أمرا ضروريا اقتضته الحاجة، كما اقتضاه الظرف الذي تولد فيه الانقلاب العسكري.

فلو أن الحركة الإسلامية جاءت مثلا إلى الحكومة عن الطرق السياسية المألوفة لكان من الطبيعي أن يكون أمينها العام رئيسا للجمهورية، ولو أن المجموعة العسكرية جاءت مستقلة عن تخطيط الجبهة الإسلامية ودعمها (سابقا ولاحقا) لكان من حق العسكريين أن يشغلوا المواقع القيادية التي يريدون، ولكن ما دام أن كلا من الطرفين قد قبل الدخول في «شراكة الضرورة»، ورضي بإمارة «الاستغلاب»، فكان عليه أن يدرك أن لأي إمارة من هذا النوع منطقتها الذاتي، وتفاعلاتها وتطوراتها الخاصة بها، والتي قد لا تكون ضارة بأي من الطرفين ما دام أنه يحتفظ «برصيده» الأساسي الذي أهله في المقام الأول للدخول في تلك الشراكة، ولكن الترابي ومن كان إلى جانبه في قيادة الحركة قاموا من جانبهم بتبديد رصيدهم الخاص، وذلك من خلال تأييدهم لحل أجهزة الحركة التنظيمية ظنا منهم أن التخلص من الرقابة التنظيمية سيطلق يدهم من كل قيد فيستحذون على السلطتين: سلطة التنظيم وسلطة الدولة.

غير أن ذلك كان تقديرا خاطئا، إذ إن تغييب التنظيم لم يؤدي إلا إلى زيادة نفوذ الطرف الآخر الذي لم يعدم أصحابه، كما لاحظ الدكتور الطيب زين العابدين، «ومعاونون من عناصر الحرس القديم الذين كانوا يضيّقون بمنهج القيادة الأولى (قيادة الترابي) في العمل، أو يحرصون على البقاء في مناصب

السلطة» (حديث إلى آل البيت، الرأي العام، 20 أكتوبر 1999)، ففقد الترابي ومجموعته «التنظيم» الذي كان بين أيديهم، كما فلتت منهم «الدولة» التي كانوا يحملون بها.

الذين رفضوا رؤية الترابي

لقد أشرنا في صدر المقال إلى أن هناك رؤية معاكسة لرؤية الترابي بدأت تتبلور داخل المجلس القيادي، فمن هم إذن أصحاب الرؤية المعاكسة لرؤية الأمين العام؟ ولماذا سعوا لتعديل الخطة في مرحلة ما بعد التأمين؟ لا تشير الوثيقة السابقة بصورة مباشرة لأشخاص بعينهم، ولكننا نعلم من مصادر أخرى أن خمسة على الأقل من أعضاء القيادة «ثلاثة من العسكريين، واثنان من المدنيين» لم يؤيدوا رؤية الأمين العام المشار إليها، وكانوا يرون أن يكون رئيس مجلس الثورة رئيسا للجمهورية، أما لماذا رأوا ذلك، فهذا مجال تتعدد حوله الظنون، فإذا أخذنا مثلا برأي الأمين العام والمجموعة المؤيدة له فسنجدهم يقولون: إن ما تم هو مفارقة لخطة الحركة، وخيانة للمواثيق، وحنث في القسم، أملته شهوة السلطة، ورقة الدين.

وقد ذكر مثل هذا القول في وثائقهم المكتوبة، ولقاءاتهم الجماهيرية، ومقابلاتهم الصحفية «انظر على سبيل المثال: بيان تجديد المؤتمر الوطني»، ولكننا لا نستطيع أن نكتفي بهذا التفسير «الأيدولوجي» للأمور، وإنما نحاول بقدر الإمكان أن نستكشف الإطار الموضوعي الذي تبلورت فيه هذه الآراء، فنلاحظ ثلاثة متغيرات في الساحة السياسية.

الأول: هو موقف حكومة السودان من احتلال العراق للكويت عام 1990م، وما لحق ذلك من تأسيس للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، حيث صار الدكتور الترابي أمينا عاما له، مشكلا بؤرة «أصولية» لمعارضة المواقف السياسية الأمريكية، ولمواقف حلفائها بالمنطقة، ترتب على هذا الوضع أمران: أحدهما: خارجي تمثل في الاستهداف الغربي على السودان، ومضايقته اقتصاديا وعسكريا وإعلاميا. وثانيهما: داخلي تمثل في شعور الفريق البشير وزملائه العسكريين بالخرج، حيث بدا واضحا للمراقبين أن السياسة السودانية لا تُدار من قبل الحكومة، وإنما يديرها الدكتور الترابي من مقره في المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي. ولقد كان أول تعبير عن هذا الحرج هو استقالة أحد العسكريين من عضوية مجلس الثورة.

والمتغير الثاني: هو حادث الاعتداء الذي تعرض له الدكتور الترابي في كندا عام 1992م، وما لحق ذلك من صخب إعلامي سلط الأضواء على الأوضاع الداخلية في السودان، وإلى إثارة مسائل حقوق

الإنسان، واتخاذها وسيلة إضافية للضغط على حكومة السودان، والاشتداد في حصارها باعتبارها حكومة أصولية متشددة.

والمتغير الثالث: هو اشتداد الحرب في جنوب البلاد، واستيلاء حركة التمرد على عدد من المواقع، مستفيدة من مناخ العداوة الغربية للأصولية الإسلامية، والتعبئة العسكرية الهائلة (صيف العبور)، وما تبعها من إحساس بالنصر.

أحدثت هذه المتغيرات مجتمعة ضغطا نفسيا كبيرا على أعضاء القيادة من المدنيين والعسكريين، فلما وجهوا بالخطوة الرامية لحل المجلس العسكري وإحلال القيادة التنظيمية مكانه، صار بعضهم - خاصة العسكريين منهم - ينظرون للأمر كأنه مغامرة كبيرة، إذ كيف يحل المجلس العسكري، ويتخلى الفريق البشير عن رتبته العسكرية في أشد الأوقات حاجة إلى القوات المسلحة؟ أما المدنيون فصار بعضهم يتعجب من فكرة أن يصير الدكتور الترابي رئيسا للجمهورية في أكثر الأوقات معارضة له على المستوى الإقليمي والدولي، وأنه إذا جاز لحكومة الإنقاذ أن تخفي هويتها في سنواتها الأولى، وتظاهر بالقومية والوطنية، فهي الآن أحوج مما مضى لأن تندثر بالوطنية والقومية؛ إذ إن وجود الدكتور الترابي على رأس الدولة لن يكون مفيدا إلا من حيث الرمزية الدينية، وتعاطف بعض التنظيمات الإسلامية المضطهدة في بلدانها، ولكنه فيما عدا ذلك فلن يؤدي إلا إلى مزيد من المضايقات، والمعاناة الداخلية والخارجية، والتي قد تعجل بإسقاط المشروع من أساسه.

كانت هذه - في تقديري - هي بعض المتغيرات النفسية والتساؤلات والتقديرية السياسية التي أدت لهزيمة رؤية الترابي في داخل مجلس القيادة، وأدت لتعديل الخطة بالإبقاء على الفريق البشير برتبته العسكرية، وتصعيده رئيسا للجمهورية، وترشيحه بأن يكون أمينا عاما للحركة الإسلامية في المستقبل. ومما يؤكد هذا الرأي نص الوثيقة ذاتها التي أبرزها الأمين العام بعد الانشقاق، وراح يستند عليها فيما يقول، إذ جاء فيها: «وكانت الخطة أن يتولى أمين عام الحركة قيادة دولتها، ولكن خلصت الرؤية إلى أن في رئيس مجلس الثورة ما يحقق ذات الغايات، وأن يهيا باللازم حتى يصبح هو نفسه أمين عام الحركة».

بين الأمناء والشركاء

هذا - في تقديري - هو الوقت الذي بدأ فيه «الأمناء» يتحولون إلى «شركاء»، وبدأت فيه رؤيتهم

المعاكسة في التبلور، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: أن الانقلاب وإن قصد منه أن يكون حركة إجرائية محدودة، ولكنه قد غدا بحكم تداعيات الواقع وضرورياته حركة إصلاح «داخلي» للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، وحركة دفاع «خارجي» ضد قوى أجنبية تترص بالوطن من خلال حرب الجنوب، وحركة إعادة للبناء الوطني، وتعزيز للوحدة الوطنية.

وإن العناصر العسكرية التي شاركت في التخطيط والتنفيذ، لم تكن ولن تظل مجرد أدوات فنية، وإنما هي جزء أصيل في الحركة الإسلامية؛ من حيث التزامها الفكري والتنظيمي، وأنها لم تفعل ما فعلت إلا بوعي من ذلك الالتزام، وأنها -بالتالي- شريكة أصيلة في الأمر، وليست مجرد أمينة عليه. وأنه، وتأسيسا على ما سبق، فإن العنصر العسكري في الإنقاذ ليس عنصرا قابلا للإزاحة التامة، وذلك بحكم المنطلق الفكري والواقع الماثل، وأن على الحركة الإسلامية وأمينها العام أن يندرجا في السياق الوطني العام الذي يشارك فيه السابقون في التنظيم والإنقاذ، لا فرق بين عسكري ومدني، أو جهوي وإنقاذي إلا بالقدرة على العطاء، والتجرد للمصلحة الوطنية العامة.

لقد ذهب غيرنا من المحللين إلى تشبيه الخلاف بين البشير والتراي بالخلاف الذي وقع بين الضباط البعثيين في سوريا في أواسط الستينيات، ومع علمنا بالفروقات الكبيرة بين تجربة حزب البعث السوري، وتجربة الإسلاميين في السودان، إلا أن هناك مجالا للمقارنة والتدبر، خاصة فيما يتعلق بمفهوم التوظيف المؤقت للرتبة العسكرية العليا، والإزاحة المتدرجة لها. فقد كان الضباط البعثيون الأساسيون الذين استولوا على السلطة في سوريا عام 1963 من ذوي الرتب الصغيرة، وينتمون علاوة على ذلك إلى الطائفة العلوية التي لا تشكل إلا أقلية صغيرة بين السوريين الذين ينتمون إلى أهل السنة، فاضطر أولئك الضباط للبحث عن ينتمي لأهل السنة، فعثروا على العقيد أمين الحافظ الذي كان يعمل آنذاك ملحقا عسكريا في الأرجنتين، وهو من أبناء حلب، فضموه إليهم وزيرا للداخلية، ثم رئيسا للمجلس الوطني للقيادة الثورية، واستطاعوا عن طريقه أن يقضوا على الوجود الناصري في الجيش والدولة. ولكنهم حينما وصلوا مرحلة «الإزاحة» فوجئوا بأن العقيد أمين الحافظ قد تطور كثيرا من حيث الرؤية السياسية، والقدرة العسكرية، وأن إزاحته عن السلطة لم تعد أمرا ميسورا، بل إنها قد تؤدي إلى إسقاط النظام برمته، وقد استطاع أمين الحافظ بالفعل أن يفجر الصراع داخل حزب البعث عسكريا ومدنيا لمدة ثلاثة أعوام «من مارس 1963 إلى فبراير 1966م»، حيث تمت هزيمته، وانتهى به الأمر لاجئا في العراق.

فإذا شئنا المقارنة بين حالة العقيد أمين الحافظ والفريق عمر البشير، فسنبقى بوضوح أن الرتبة العسكرية العليا قد لعبت دورا مهما في الحالتين - فمثلما كان صغار الضباط البعثيين العلويين يبحثون عن رتبة عليا يسهل من خلالها التحرك في القوات المسلحة فاستقطبوا العقيد أمين الحافظ لذلك الغرض، وكان كذلك الضباط الإسلاميون في السودان يبحثون عن رتبة عليا، فعثروا على العقيد البشير «واعتبروه هبة من السماء، كما ورد في عبارة قديمة للدكتور الترابي»، وكما كان البعثيون يريدون من العقيد أمين الحافظ أن ينجز لهم بعض المهام الكبرى، وقد فعل، فقد كان الإسلاميون أيضا يرجون من البشير أن يفعل مثل ذلك في مراحل التأمين الأولى، وقد فعل. وكما كان البعثيون يخططون للتخلص من العقيد أمين الحافظ بطريقة متدرجة، فقد كان الإسلاميون في السودان يفكرون في الاتجاه ذاته.

ولكن برغم كل هذا التشابه تظل الفروق بين التجربتين قائمة، ولعل أبرز هذه الفروق: هو أن الفريق البشير لم يكن مستقطبا للحركة الإسلامية «كحالة أمين الحافظ مع حزب البعث»، وإنما كان عضوا فيها «على أرجح الروايات»، فإذا كان يجب على أمين الحافظ أن يخترق حاجزي الطائفة العلوية والأيديولوجية البعثية؛ ليتمكن من إحداث ثغرة صغيرة في الحزب يضع عليها قدمه، فإن الفريق البشير لم يجد نفسه محتاجا لمثل ذلك الاختراق؛ لأنه لم يواجه طائفية أو أيديولوجية تحول بينه وبين عضوية الحركة الإسلامية، كما لم يكن يوجد «تنظيم» فاعل يتحكم في عملية الصعود إلى قيادة الحركة.

فهل فات الدكتور الترابي أن يدرك هذا، وأن يدرك الطبيعة الديناميكية للفعل السياسي، فلم يقدر أن التحركات السياسية والعسكرية والدبلوماسية المكثفة والتي كانت تقوم بها المجموعة العسكرية من قتال مباشر في جنوب البلاد، إلى مفاوضات وحوارات سياسية على المستوى المحلي والإقليمي، ألم يقدر أن مثل تلك التحركات المتواصلة لمدة تزيد على ثلاثة أعوام كافية؛ لأن تشكل لديها تصورات مغايرة، وأطرا من العلاقات الجديدة، وأن تنمي قدراتها في التواصل مع الآخرين، واستقطابهم لخلق قاعدة اجتماعية جديدة ترتكز عليها. أم هل غلبت على الدكتور الترابي العقلية القانونية، فأخذ يعول على المواثيق والعهد التي قطعها مع العسكريين معرضا عن رؤية التجارب التاريخية القريبة، والتحويلات الفكرية والاجتماعية التي لا تنقطع، أم غلب عليه التقدير الزائد لنفسه ولقدراته، فأدى به ذلك للتقدير الخاطيء للآخرين؟

من قيادات الحركة الإسلامية وأكاديمي سوداني بارز.

